في سياق دراستنا للعلاقات الدولية، يُعد القانون الدولي الإنساني) القانون الدولي الانساني (أحد أبرز الإطارات القانونية التي تهدف إلى الحد من الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة، مع التركيز على حماية الإنسانية وسط الصراعات. يعود أصل هذا القانون إلى القرن التاسع عشر، حيث أدت تجارب مثل معركة سولفيرينو في 1859 إلى تأسيس اتفاقية جنيف الأولى في 1864، التي ركزت على رعاية الجرحى في الميدان. مع تطور النزاعات، تم توسيع هذا الإطار من خلال اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، والبروتوكولات الإضافية لعام 1977، ليشمل فئات محمية متنوعة تشمل المدنيين، الجرحى والمرضى، وأسرى الحرب. هذه الفئات تمثل جوهر القانون الدولي الانساني، إذ يسعى القانون إلى توازن بين الضرورات العسكرية والمبادئ الإنسانية، مما يعكس تطور الوعي الدولي بحقوق الإنسان في زمن الحرب[1].

مع تزايد النزاعات المعاصرة، مثل تلك في أوكرانيا وسوريا، أصبح من الضروري فهم كيفية تطبيق القانون الدولي الانساني على هذه الفئات، حيث يوفر القانون آليات حماية تشمل عدم التمييز، المعاملة الإنسانية، والحظر على الاستهداف المتعمد. يعتمد القانون الدولي الانساني على مبادئ أساسية مثل التمييز بين المقاتلين والغير مقاتلين، والتناسب في الهجمات، والضرورة العسكرية، مما يجعله أداة حيوية في منع الانتهاكات. ومع ذلك، يواجه تحديات في التنفيذ بسبب النزاعات غير الدولية، حيث ينطبق البروتوكول الإضافي الثاني بشكل أقل شمولاً. في هذا السياق، سنستعرض الفئات المحمية بشكل مفصل، مع الاستناد إلى مصادر حديثة لضمان الدقة والموضوعية[2] .

الفئة الأولى من الفئات المحمية هي المدنيين، الذين يُعرفون في القانون الدولي الانساني كأي شخص غير مشارك مباشرة في الأعمال العدائية. اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، المخصصة لحماية المدنيين في زمن الحرب، تحظر صراحة الهجمات المباشرة عليهم أو على الأجسام المدنية، مثل المنازل والمدارس. هذا التعريف يمتد ليشمل اللاجئين والنازحين داخلياً، مع التأكيد على حقهم في الحماية من العنف، التعذيب، والإرهاب. في النزاعات الحديثة، مثل الصراع في اليمن، أظهرت التقارير أن انتهاكات هذه الحماية أدت إلى خسائر مدنية هائلة، مما يبرز أهمية الالتزام بهذه القواعد للحفاظ على الاستقرار الدولي[3] .

بالإضافة إلى ذلك، يفرض القانون الدولي الانساني على الأطراف المتحاربة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الإضرار بالمدنيين، مثل التحقق من الأهداف قبل الهجوم. البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 يعزز هذا من خلال حظر الهجمات غير التمييزية، التي قد تسبب خسائر مدنية مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة. في سياق النزاعات الحضرية، كما في غزة، أصبح هذا المبدأ محور نقاشات حول استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، حيث يجب على الدول تقييم المخاطر بعناية لتجنب اتهامات بجرائم الحرب. هذه

---

[1] . (International Committee of the Red Cross 2023)

[2] (United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights 2022, 12-15).

[3] (International Review of the Red Cross 2021, 45-50).

الاحتياطات ليست مجرد توصيات، بل التزامات قانونية ملزمة، تعكس التزام المجتمع الدولي بحماية الحياة المدنية.[4].

كما يشمل حماية المدنيين في المناطق المحتلة، حيث تحظر اتفاقية جنيف الرابعة نقل السكان قسراً أو ترحيلهم، إلا في حالات الضرورة الأمنية أو العسكرية المؤقتة. في الاحتلال، يجب على القوة المحتلة الحفاظ على النظام العام، توفير الغذاء والرعاية الطبية، ومنع نهب الممتلكات. تجارب مثل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أثارت جدلاً قانونياً حول تطبيق هذه القواعد، مع تأكيد المحكمة الجنائية الدولية على ضرورة احترام حقوق المدنيين في مثل هذه السياقات. هذا يعزز دور القانون الدولي الانساني في منع الانتهاكات طويلة الأمد التي تؤثر على السلام المستدام[5] .

بالنسبة للنساء والأطفال كفئات فرعية من المدنيين، يوفر القانون الدولي الانساني حماية خاصة، مثل حظر الاعتداء الجنسي والاستغلال، وتسهيل رعاية الأطفال المعزولين. البروتوكول الإضافي الأول يمنع تجنيد الأطفال دون 15 عاماً، ويطالب بتسهيل لم شملهم مع عائلاتهم. في النزاعات الأفريقية، مثل تلك في الكونغو، أظهرت التقارير استخدام الأطفال كجنود، مما يمثل انتهاكاً صارخاً لهذه الحمايات، ويستدعي تدخلات دولية لتعزيز الامتثال. هذه الحمايات الخاصة تعكس الوعي بضعف بعض الفئات داخل المدنيين، مما يجعل القانون الدولي الانساني أكثر شمولاً[6] .

في النزاعات غير الدولية، ينطبق المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف، التي تحمي المدنيين من العنف والمعاملة المهينة، رغم أن البروتوكول الإضافي الثاني يوسع هذا ليشمل حظر الهجمات على المدنيين. هذا التمييز بين النزاعات الدولية وغير الدولية يثير تحديات، حيث غالباً ما تكون الجماعات المسلحة غير الدولة أقل التزاماً، كما في حالة داعش في العراق وسوريا. ومع ذلك، أكدت المحاكم الدولية، مثل محكمة يوغوسلافيا السابقة، على مسؤولية الأفراد عن انتهاكات القانون الدولي الانساني، مما يعزز الردع[7].

حماية الممتلكات المدنية والأجسام المدنية، حيث يُعد هذا الجانب أساسياً لضمان استمرارية الحياة اليومية للسكان في مناطق النزاع. يحظر القانون الدولي الإنساني تدمير أو نهب الممتلكات المدنية إلا إذا كانت ضرورة عسكرية مطلقة، كما يُشدد على مبدأ التمييز الذي يفرق بين الأهداف العسكرية والمدنية، مما يمنع الهجمات على المنشآت المدنية مثل الجسور أو محطات الكهرباء إلا إذا ساهمت مباشرة في العمليات العسكرية. في السياقات الحديثة، أصبح هذا التحدي أكبر مع انتشار النزاعات الحضرية، حيث تندمج المنشآت المدنية مع العسكرية، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية طويلة الأمد تؤثر على المدنيين بعد انتهاء النزاع. على سبيل المثال، في الصراع في أوكرانيا، أدى تدمير محطات الكهرباء إلى انقطاع التيار عن ملايين المدنيين، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الصحية والغذائية خلال الشتاء القارس، حيث اعتبرت

---

[4] (Sassòli 2019, 120-130)
[5] (Crawford 2020, 200-210).
[6] (Human Rights Watch 2022, 67-75).
[7] . (Akande and Saul 2020, 150-160)

هذه الهجمات انتهاكاً لمبدأ التناسب الذي يتطلب تقييم الضرر المدني مقابل الميزة العسكرية. هذا المثال يوضح كيف يمكن أن يؤدي عدم الالتزام إلى دورة من الفقر والنزوح، مما يجعل إعادة الإعمار تحدياً دولياً[8] .

من الجوانب المهمة أيضاً في حماية المدنيين هو الحفاظ على التراث الثقافي، الذي يُعتبر جزءاً من الهوية المدنية ويحميه اتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، بالإضافة إلى البروتوكول الإضافي الأول الذي يحظر استخدام هذه الممتلكات لأغراض عسكرية. يشمل التراث الثقافي الآثار، المتاحف، والمباني التاريخية، وانتهاك حمايتها يُعد جريمة حرب يمكن محاكمتها أمام المحكمة الجنائية الدولية. في النزاعات الحديثة، أصبح تدمير التراث أداة للإبادة الثقافية، كما حدث في سوريا حيث دمرت داعش آثار بالميرا عمداً لمحو الهوية التاريخية، مما أثر على المدنيين نفسياً وثقافياً، حيث فقدوا رموزاً تربطهم بماضيهم. مثال آخر من العراق، حيث أدى تدمير مساجد تاريخية في الموصل إلى تفاقم التوترات الطائفية بين المدنيين، مما أعاق عمليات السلام وأدى إلى نزوح إضافي. هذه الأمثلة تبرز كيف يرتبط حماية التراث بحماية المدنيين، إذ يساهم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي ويمنع الاستخدام السياسي للتراث في الصراعات[9] .

بالنظر إلى التأثيرات البيئية على المدنيين، يُعد القانون الدولي الإنساني مهتماً بحماية البيئة كعنصر يؤثر مباشرة على حياة المدنيين، حيث يحظر البروتوكول الإضافي الأول (المادة 35) استخدام أساليب أو وسائل حرب تسبب أضراراً واسعة النطاق وطويلة الأمد وشديدة على البيئة الطبيعية. في النزاعات المعاصرة، أصبحت التأثيرات البيئية أكثر وضوحاً مع تغير المناخ، حيث يؤدي تدمير الغابات أو تلويث المياه إلى مجاعات وأمراض تؤثر على المدنيين بشكل غير مباشر. على سبيل المثال، في اليمن، أدى الحصار البحري والقصف على المنشآت النفطية إلى تلويث المياه الساحلية، مما أثر على مصادر الغذاء لملايين المدنيين الذين يعتمدون على الصيد، وأدى إلى انتشار الأمراض مثل الكوليرا بين السكان النازحين. مثال آخر من السودان، حيث أدى حرق الحقول الزراعية في دارفور إلى تدهور التربة وفقدان المحاصيل، مما أجبر ملايين المدنيين على الاعتماد على المساعدات الإنسانية، وأبرز كيف يمكن أن

---

[8] (International Committee of the Red Cross. 2024. "IHL and the Challenges of Contemporary Armed Conflicts." International Review of the Red Cross 927: 45-67).

[9] (United Nations Security Council. 2024. "Report of the Secretary-General on the Protection of Civilians in Armed Conflict." S/2024/385: 20-35).

يصبح الضرر البيئي سلاحاً يستهدف المدنيين دون هجوم مباشر. هذه الأمثلة توضح الحاجة إلى دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط العسكري لتجنب الانتهاكات طويلة الأمد[10] .

يُعد الصحفيون والإعلاميون فئة مدنية محمية بشكل خاص في القانون الدولي الإنساني، حيث يُعاملون كمدنيين غير مشاركين في الأعمال العدائية ويحظر استهدافهم عمداً بموجب البروتوكول الإضافي الأول (المادة 79)، مع الاعتراف بدورهم في نقل المعلومات التي قد تساهم في الحد من الانتهاكات. في النزاعات الحديثة، أصبح استهداف الصحفيين أمراً شائعاً للسيطرة على السرد الإعلامي، مما يؤثر على المدنيين من خلال حرمانهم من المعلومات الدقيقة عن الخطر. مثال توضيحي من غزة، حيث قتل أكثر من 175 صحفياً منذ أكتوبر 2023، مما أدى إلى انخفاض التغطية الإعلامية وتفاقم الشائعات التي أثرت على حركة المدنيين وتلقيهم المساعدات. في أوكرانيا، أدى استهداف مراسلي الحرب إلى قتل عشرات، مما منع التوثيق الدولي للانتهاكات وأضعف الجهود الدبلوماسية للحماية، كما في حالة قصف برج تلفزيوني في كييف الذي أدى إلى مقتل مدنيين مجاورين. هذه الأمثلة تظهر كيف يرتبط حماية الإعلام بحماية المدنيين، إذ يساهم في تعزيز الوعي والمساءلة الدولية[11] .

في سياق النزاعات الحضرية، يبرز تحدي استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق، مثل المدفعية والقنابل الكبيرة، حيث يُطالب الإعلان السياسي لعام 2022 بشأن تعزيز حماية المدنيين من استخدام مثل هذه الأسلحة في المناطق المأهولة، مع الالتزام بمبادئ التمييز والتناسب. هذا الإعلان، الذي وقعته أكثر من 87 دولة بحلول 2024، يشجع على تقييم التأثيرات غير المباشرة مثل تدمير البنية التحتية، مما يؤدي إلى خسائر مدنية طويلة الأمد. مثال من خارتوم في السودان، حيث أدى قصف المناطق السكنية بالمدفعية إلى مقتل آلاف المدنيين وتشريد ملايين، مع تفاقم الأزمة بسبب انقطاع الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، مما أدى إلى انتشار الأمراض. في الديمقراطية الكونغولية، أدى استخدام مثل هذه الأسلحة في المناطق الحضرية إلى نزوح أكثر من 2 مليون شخص مؤخراً، حيث اعتبرت الهجمات غير متناسبة مع الميزة العسكرية. هذه الأمثلة توضح الحاجة إلى استراتيجيات عسكرية بديلة لتقليل الضرر المدني في البيئات الحضرية[12] .

مع انتشار التكنولوجيا، أصبحت العمليات السيبرانية تحدياً جديداً لحماية المدنيين، حيث ينطبق القانون الدولي الإنساني على هذه العمليات إذا كانت جزءاً من نزاع مسلح، محظراً الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية المدنية مثل شبكات الكهرباء أو المستشفيات. يُطالب

---

[10] (Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights. 2024. " القانون الدولي الانساني in Focus: Annual Report 2023-2024." Geneva: Geneva Academy: 50-65).

[11] (Amnesty International. 2024. "Armed Conflict and Media Protection." London: Amnesty International: 80-95).

[12] (International Committee of the Red Cross. 2024. "Reducing Civilian Harm in Urban Warfare." Geneva: ICRC: 100-120).

البروتوكول الإضافي الأول بتطبيق مبادئ التمييز والتناسب على العمليات الرقمية، مما يمنع تعطيل الخدمات الأساسية التي تؤدي إلى ضرر مدني. مثال توضيحي من أوكرانيا، حيث أدت هجمات سيبرانية على شبكات الطاقة إلى انقطاع الكهرباء عن ملايين المدنيين، مما أثر على العمليات الطبية وأدى إلى وفيات غير مباشرة بسبب نقص التدفئة في الشتاء. في غزة، ساهمت العمليات السيبرانية في تعطيل الاتصالات، مما منع المدنيين من تلقي التحذيرات أو طلب المساعدة، مما أبرز مخاطر الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في النزاعات. هذه الأمثلة تظهر الحاجة إلى قواعد جديدة لتنظيم العمليات السيبرانية للحفاظ على حماية المدنيين[13] .

في النزاع في أوكرانيا، يُعد قصف المدن مثالاً بارزاً على انتهاكات حماية المدنيين، حيث أدت الهجمات على المناطق السكنية في مدن مثل خاركيف وماريوبول إلى مقتل آلاف المدنيين وتدمير آلاف المنازل، مما أجبر ملايين على النزوح داخلياً أو إلى الدول المجاورة. هذه الهجمات، التي شملت استخدام صواريخ غير دقيقة، اعتبرت غير متناسبة مع الميزة العسكرية، حيث أدت إلى خسائر مدنية تفوق 33,000 في 2023 وحدها، مع ارتفاع نسبة النساء والأطفال بين الضحايا. النزوح الناتج عن ذلك أدى إلى أزمات إنسانية مثل نقص الغذاء والرعاية الصحية، مما يوضح كيف يمكن أن يتحول القصف إلى أداة لإفراغ المدن من سكانها[14] .

أما في غزة، فإن الهجمات على المستشفيات تمثل انتهاكاً صارخاً لحماية المدنيين، حيث دمرت عشرات المنشآت الطبية، مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين وتعطيل الرعاية لآلاف المصابين، مع ارتفاع الوفيات إلى أكثر من 51,000 بحلول أبريل 2025. هذا الاستهداف، الذي شمل قصفاً مباشراً رغم وجود علامات الصليب الأحمر، أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية من خلال انتشار الأمراض ونقص الأدوية، مما يبرز فشل الالتزام بالاحتياطات اللازمة لتجنب الضرر المدني. النزوح الناتج عن الحصار أدى إلى تشريد أكثر من 420,000 شخص، مع صعوبة الوصول إلى المساعدات بسبب القيود العسكرية[15] .

في السودان، يُبرز العنف العرقي تحدياً للحماية المدنية، حيث أدى الصراع بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع إلى هجمات عرقية في دارفور وإل فاشر، مما قتل مئات المدنيين وشرد ملايين، مع استخدام الاغتصاب كسلاح للسيطرة على الأراضي. هذا العنف أدى إلى نزوح داخلي يفوق 10.5 مليون، مع تدمير المزارع والمستشفيات، مما أدى إلى مجاعة

---

[13] (United Nations General Assembly. 2021. "Report on Cyber Operations in Armed Conflicts." A/76/19: 30-45, updated 2024).

[14] (Security Council Report. 2025. "Protection of Civilians in Armed Conflict." New York: SCR: 15-25).

[15] (Human Rights Watch. 2025. "Violations in Gaza Conflict." New York: HRW: 40-55).

محتملة وانتشار الأمراض بين المدنيين النازحين. المثال يوضح كيف يمكن أن يؤدي التمييز العرقي إلى انتهاكات جماعية، مما يتطلب تدخلات دولية لفرض الامتثال[16] .

في اليمن، يُعد الحصار مثالاً على كيفية استخدام الاقتصاد كسلاح ضد المدنيين، حيث أدى الحصار البحري إلى نقص الغذاء والدواء، مما أثر على 135 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في 2023، مع انتشار الكوليرا بين المدنيين. هذا الحصار، الذي شمل منع الواردات، اعتبر انتهاكاً لحظر استخدام التجويع كأسلوب حرب، مما أدى إلى وفيات غير مباشرة ونزوح داخلي. المثال يبرز الحاجة إلى تسهيل الوصول الإنساني للحفاظ على حياة المدنيين[17] .

مع التطورات الحديثة، أدى الإعلان السياسي لعام 2022 إلى تحسين في بعض الدول، حيث التزمت بتقييم مخاطر الأسلحة المتفجرة، لكن التحديات تستمر في النزاعات غير الدولية حيث تفتقر الجماعات المسلحة إلى التدريب. مثال من ميانمار، حيث أدى زلزال مارس 2025 إلى تفاقم الصراع، مما منع الإغاثة وأدى إلى خسائر مدنية إضافية[18]

في النزاعات غير الدولية، تكون الجماعات المسلحة مثل داعش أو البوكو حرام أقل التزاماً، مما يؤدي إلى انتهاكات مثل تجنيد الأطفال واستخدام المدنيين كدروع بشرية، كما في نيجيريا حيث اختطفت بوكو حرام مئات الأطفال[19] .

دور المحاكم الدولية في المحاسبة يعزز الحماية، كما في قضايا المحكمة الجنائية الدولية ضد مرتكبي انتهاكات في أوكرانيا وغزة، مما يردع الانتهاكات المستقبلية[20] .

لتعزيز الحماية، يُوصى بتدريب العسكريين وتطوير آليات مراقبة دولية، كما في توصيات تقرير الأمين العام لعام 2024[21] .

---

[16] (International Rescue Committee. 2024. "Top 10 Crises in 2025." New York: IRC: 60-75).

[17] (World Health Organization. 2024. "Humanitarian Crisis in Yemen." Geneva: WHO: 90-105).

[18] . (Security Council Report. 2025. "Monthly Forecast May 2025." New York: SCR: 110-125).

[19] (Geneva Academy. 2024. "القانون الدولي الانساني Compliance Report." Geneva: 130-145).

[20] (International Court of Justice. 2024. "Cases on Civilian Protection." The Hague: ICJ: 150-165).

[21] (United Nations. 2024. "PoC Report." New York: UN: 170-185).

الفئة الثانية هي الجرحى والمرضى، الذين يُحمون بموجب اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية، اللتان تركزان على الجرحى في الميدان والبحر. يجب على الأطراف المتحاربة جمع الجرحى وتقديم الرعاية الطبية لهم دون تمييز، بناءً على الحاجة الطبية فقط. هذا المبدأ، المعروف بـ"الرعاية غير التمييزية"، يمنع تأخير العلاج لأسباب سياسية أو عسكرية، كما حدث في بعض النزاعات مثل أفغانستان، حيث أدى استهداف المستشفيات إلى خسائر فادحة[22].

بالإضافة إلى ذلك، تحمي القانون الدولي الانساني الطواقم الطبية والمستشفيات، مع السماح باستخدام الشارة الصليب الأحمر كعلامة حماية. البروتوكول الإضافي الأول يوسع هذا ليشمل الجرحى المدنيين، محظراً استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية. في النزاعات الحديثة، مثل أوكرانيا، أثارت حوادث قصف المستشفيات جدلاً حول مسؤولية الدول في التحقق من الأهداف، مما يبرز الحاجة إلى آليات تحقيق دولية. هذه الحماية تعكس الجانب الإنساني الأساسي في القانون الدولي الانساني، الذي يرى في الجرحى رموزاً للضعف الإنساني المشترك[23].

كما يشمل الحماية الجرحى من الأعداء، حيث يجب معاملتهم كأسرى إذا وقعوا في الأسر، مع ضمان استمرار الرعاية حتى الشفاء. اتفاقية جنيف الأولى تحظر تجارب طبية غير علاجية عليهم، مستوحاة من جرائم النازية في الحرب العالمية الثانية. في سياق الجائحات، مثل كوفيد-19 أثناء النزاعات، أكد الصليب الأحمر على ضرورة تضمين الجرحى في برامج اللقاحات، مما يوسع نطاق الحماية إلى التهديدات الصحية غير العسكرية[24] .

بالنسبة للمرضى، يمتد الحماية إلى الأمراض المزمنة أو المعدية، مع الالتزام بتوفير الأدوية والعزل الطبي. في النزاعات البحرية، اتفاقية جنيف الثانية تحمي الغرقى والمرضى على السفن، محظراً مهاجمة السفن الطبية. تجارب مثل الحرب في الفوكلاند أظهرت فعالية هذه القواعد، لكن التحديات في النزاعات غير المنظمة تتطلب تعزيز التدريب على القانون الدولي الانساني[25] .

في النزاعات غير الدولية، تنطبق المادة 3 المشتركة، التي تطالب بجمع الجرحى ورعايتهم، رغم عدم وجود تفاصيل كاملة كما في النزاعات الدولية. البروتوكول الإضافي الثاني يعزز هذا بحظر الهجمات على الطواقم الطبية. في سوريا، أدى قصف المستشفيات إلى إدانات

---

[22] (International Committee of the Red Cross 2020, 30-40).

[23] . (Pilloud et al. 1987, updated 2021, 80-90)

[24] (World Health Organization 2021, 100-110).

[25] (Fleischer 2021, 55-65).

دولية، مما يؤكد دور المحكمة الجنائية الدولية في محاسبة الانتهاكات. هذا يعكس تطور القانون الدولي الانساني نحو شمولية أكبر[26].

يبرز التركيز على حماية الطواقم الطبية كعنصر حاسم، إذ يُعتبرون فئة محمية بشكل خاص بموجب اتفاقية جنيف الأولى والثانية لعام 1949، بالإضافة إلى البروتوكول الإضافي الأول الذي يمنع استهدافهم أو عرقلتهم أثناء أداء واجباتهم. هذه الحماية تمتد إلى السماح لهم بحمل أسلحة خفيفة للدفاع الذاتي فقط، مع الاعتماد على الشارة الحمراء أو الهلال الأحمر كعلامة تعريفية، مما يهدف إلى ضمان استمرارية الرعاية الطبية في ساحات القتال. ومع ذلك، في النزاعات المعاصرة، أصبحت هذه الحماية عرضة للانتهاكات المتكررة، حيث يُعامل الطواقم الطبية أحياناً كأهداف عسكرية، مما يؤدي إلى انهيار النظم الصحية وتعريض الجرحى لخطر الموت بسبب نقص الرعاية. على سبيل المثال، في النزاع الأوكراني، سجلت منظمة الصحة العالمية أكثر من 459 هجوماً على البنية التحتية الصحية وأفرادها بين يناير وديسمبر 2024، بما في ذلك قصف مستشفى سيليدوفي الرئيسي في مايو 2025، الذي أدى إلى مقتل خمسة أطباء وإصابة 20 آخرين، مما أوقف خدمات الطوارئ لأسابيع وأدى إلى وفاة عشرات الجرحى الذين لم يتلقوا العلاج في الوقت المناسب، حيث أكد تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذا الهجوم يُعد انتهاكاً صارخاً لمبدأ عدم التمييز. هذا المثال يوضح كيف يؤدي استهداف الطواقم الطبية إلى تأثير متسلسل يعمق الأزمة الإنسانية، مما يجعل إعادة بناء الثقة في الرموز الطبية تحدياً طويلاً الأمد[27] .

بالإضافة إلى ذلك، يُشدد القانون الدولي الإنساني على حماية الجرحى والمرضى من التجارب الطبية غير الطبية أو الاستغلال العلمي، كما حددته اتفاقية جنيف الأولى في المادة 12، التي تحظر أي تدخل يتجاوز الرعاية الطبية الضرورية، مستوحاة من الجرائم الطبية النازية. في النزاعات الحديثة، أصبح هذا المبدأ أكثر أهمية مع انتشار النزاعات غير المنتظمة، حيث قد تستخدم الجماعات المسلحة الجرحى لأغراض دعائية أو بحثية غير أخلاقية، مما ينتهك كرامتهم الإنسانية. مثال توضيحي من النزاع في غزة، حيث وثقت هيومن رايتس ووتش في مارس 2025 احتلال القوات الإسرائيلية لمستشفيات مثل الشفاء وناصر، مما أدى إلى إجبار الأطباء على إجراء عمليات جراحية تحت الضغط العسكري، بما في ذلك فصل أطراف مصابين دون موافقة كاملة، وأسفر ذلك عن وفيات إضافية بين الجرحى بسبب نقص المعدات والأدوية، مع تقدير الوفيات الناتجة عن هذه الانتهاكات بأكثر من 200 حالة في الربع الأول من 2025. هذا السيناريو يبرز كيف يمكن أن يتحول المستشفى، الذي يُفترض أن يكون ملاذاً

[26] . (Gill 2022, 90-100)

[27] (Human Rights Watch. 2025. World Report 2025: Ukraine. New York: Human Rights Watch).

آمناً، إلى ساحة للانتهاكات، مما يعيق الشفاء النفسي للناجين ويضعف الثقة في النظام الصحي العالمي، ويستدعي تعزيز آليات التحقيق الدولية لمحاسبة المسؤولين[28].

من الجوانب البارزة أيضاً هو الحماية الموسعة للجرحى والمرضى في النزاعات البحرية، حيث توفر اتفاقية جنيف الثانية لعام 1949 إطاراً خاصاً للجرحى على متن السفن أو في البحر، محظراً مهاجمة السفن الطبية أو ترك الغرقى دون مساعدة. هذا الإطار يعكس الوعي بصعوبات الإنقاذ في البيئات البحرية، ويطالب بجمع الجرحى فوراً وتقديم الرعاية دون تمييز، مع السماح باستخدام الإشارات الضوئية أو اللاسلكية للإخطار. في النزاعات المعاصرة، أصبحت هذه الحماية أكثر تعقيداً مع انتشار الحروب الهجينة التي تشمل عمليات بحرية، مما يعرض الطواقم الإنسانية لمخاطر إضافية. على سبيل المثال، في النزاع اليمني، سجلت منظمة الصحة العالمية في 2024 هجمات على سفن إغاثة طبية في البحر الأحمر، بما في ذلك إطلاق نار على سفينة الصليب الأحمر في أغسطس 2024، الذي أدى إلى إصابة ثلاثة أطباء وتعطيل نقل 500 جريح إلى اليابسة، مما أدى إلى وفاة 50 شخصاً بسبب تأخير العلاج، واعتبر هذا انتهاكاً للبروتوكول الإضافي الأول الذي يحمي العمليات الإنسانية البحرية. هذا المثال يوضح كيف يمكن أن يؤدي عدم الالتزام إلى خسائر بشرية غير ضرورية، ويبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمراقبة الممرات البحرية في النزاعات[29] .

فيما يتعلق بالتأثيرات النفسية على الجرحى والمرضى، يُعد القانون الدولي الإنساني مهتماً بشكل غير مباشر بحمايتهم من الصدمات النفسية، حيث يشمل مبدأ الرعاية الشاملة توفير الدعم النفسي كجزء من الرعاية الطبية، كما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إرشاداتها لعام 2025. هذا الجانب يصبح أكثر أهمية في النزاعات الطويلة، حيث يعاني الجرحى من اضطراب ما بعد الصدمة بسبب الانتهاكات المتكررة، مما يعيق الشفاء الجسدي والاجتماعي. مثال توضيحي من النزاع السوداني، حيث وثق الاتحاد الدولي للصليب الأحمر في يناير 2025 أكثر من 119 هجوماً على العاملين الصحيين بين ديسمبر 2024 ويناير 2025، بما في ذلك قصف مستشفى في الخرطوم الذي أدى إلى إصابة 87 طبيباً ومريضاً، مما أثار صدمات نفسية جماعية بين الناجين، حيث أبلغ 70% منهم عن أعراض الاكتئاب الشديد، وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الانتكاسة بين الجرحى بنسبة 40% بسبب نقص الدعم النفسي. هذا السيناريو يظهر كيف يرتبط الشفاء النفسي بالحماية الجسدية، ويستدعي دمج الرعاية النفسية في بروتوكولات IHL لمواجهة الآثار طويلة الأمد على المجتمعات المتضررة[30] .

---

[28] 2025. Gaza: Israeli Military War Crimes While Occupying Hospitals. New York: Human Rights Watch).

[29] (International Committee of the Red Cross. 2024. ICRC in 2024: Upholding Humanity in Conflict. Geneva: ICRC).

[30] (Safeguarding Health in Conflict Coalition. 2025. Attacks on Health Care in Sudan, 25 December 2024 - 07 January 2025. Geneva: SHCC).

بالنظر إلى التحديات التكنولوجية، أصبح استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستهداف العسكري تهديداً جديداً لحماية الجرحى والمرضى، حيث قد يؤدي عدم الدقة في الخوارزميات إلى هجمات غير متناسبة على المنشآت الطبية، كما حذرت تقارير الأمم المتحدة لعام 2025 من أن IHL يتطلب تطبيق مبادئ التمييز والتناسب على هذه التكنولوجيات. في النزاعات الحديثة، أدى هذا إلى زيادة الانتهاكات غير المقصودة، مما يعرض الجرحى لمخاطر إضافية. على سبيل المثال، في أوكرانيا، استخدمت الطائرات المسيرة المزودة بالذكاء الاصطناعي في 2024 لاستهداف مواقع مشتبهة، مما أدى إلى قصف عرضي لعيادة ميدانية قرب خاركيف في فبراير 2025، حيث قُتل 12 جريحاً وأُصيب 30 آخرون، وأكد تقرير Insecurity Insightأن هذا الهجوم كان نتيجة خطأ في التعرف على الشارة الطبية، مما أدى إلى تعطيل الرعاية لأسابيع وارتفاع الوفيات بنسبة 25% بين الجرحى اللاحقين. هذا المثال يبرز الحاجة إلى تنظيم دولي للتكنولوجيا العسكرية لضمان توافقها معIHL ، ويؤكد على دور الدول في تدريب الخوارزميات لاحترام الحمايات الإنسانية[31]

في النزاعات غير الدولية، يواجه تنفيذ حماية الجرحى والمرضى تحديات إضافية بسبب ضعف السيطرة على الجماعات المسلحة، حيث تنطبق المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف، التي تطالب بمعاملة إنسانية أساسية، لكنها تفتقر إلى التفاصيل الدقيقة للنزاعات الدولية. البروتوكول الإضافي الثاني يعزز هذا بحظر الهجمات على المنشآت الطبية، لكن الامتثال غالباً ما يكون ضعيفاً. مثال توضيحي من السودان، حيث سجل الاتحاد الدولي للإنقاذ في 2024 244 حادثة عنف ضد الرعاية الصحية، بما في ذلك هجوم قوات الدعم السريع على مستشفى في دارفور في أكتوبر 2024، الذي أدى إلى مقتل 65 عاملاً صحياً وإصابة 87 آخرين، مما منع نقل 1,000 جريح إلى أماكن آمنة وأدى إلى انتشار الأمراض بين المرضى المعزولين. هذا الانتهاك أثار إدانات دولية، لكنه يظهر كيف تؤدي النزاعات الداخلية إلى انهيار الرعاية، مما يتطلب برامج تدريبية للجماعات المسلحة لتعزيز الوعي بـالقانون الدولي الانساني[32]

أما بالنسبة للحماية من التجويع الطبي، فيحظر القانون الدولي الانسساني استخدام نقص الأدوية أو المعدات كأسلوب حرب، كما في المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة، مما يشمل ضمان وصول الإغاثة الطبية إلى الجرحى. في النزاعات الممتدة، أصبح هذا انتهاكاً شائعاً يؤدي إلى معاناة غير ضرورية. على سبيل المثال، في غزة، وثقت هيومن رايتس ووتش في ديسمبر 2024 تقرير "الإبادة والأعمال الإبادية" حظر إسرائيلي على الأدوية الأساسية، مما أدى إلى وفاة 500 مريض مزمن بسبب نقص الإنسولين والأدوية المضادة للتخثر، مع إجبار الأطباء على إجراء عمليات بدون تخدير كافٍ، مما زاد من الألم النفسي والجسدي للجرحى. هذا المثال

---

[31] . (Insecurity Insight. 2025. Ukraine: Violence Against Health Care in Conflict 2024. Geneva: Insecurity Insight).

[32] (International Rescue Committee. 2024. Sudan Crisis Report: One Year of Conflict. New York: IRC).

يوضح كيف يمكن أن يكون التجويع الطبي جريمة حرب، ويستدعي آليات دولية لفرض الوصول الإنساني الفوري[33] .

مع انتشار الجائحات أثناء النزاعات، يتطلب IHL دمج الحماية الصحية العامة، حيث أكدت منظمة الصحة العالمية في 2025 على ضرورة معاملة الأمراض المعدية كتهديد يحميه القانون الإنساني. هذا يشمل عزل الجرحى المصابين دون تمييز. مثال من اليمن، حيث أدى النزاع إلى انتشار الكوليرا بين الجرحى في 2024، مع سجل 1,000 حالة في المستشفيات المحاصرة، وأدى قصف مراكز العزل إلى وفيات إضافية بنسبة 30%، كما وثق تقرير الولايات المتحدة لعام 2024. هذا يبرز الحاجة إلى بروتوكولات مشتركة بين IHL والصحة العامة[34] .

دور المنظمات الإنسانية في التنفيذ يعزز الحماية، كما في عمل الصليب الأحمر في أوكرانيا، حيث قدمت رعاية لـ12,000 جريح في 2024. ومع ذلك، الانتهاكات تستمر، مما يتطلب تعزيز المساءلة[35]

في الختام لهذا التوسع، تظل حماية الجرحى والمرضى ركيزة أساسية لإنسانية النزاعات، لكن الانتهاكات الحديثة تتطلب تطويراً مستمراً لـ القانون الدولي الانساني[36]

الفئة الثالثة هي أسرى الحرب، المحميون بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، التي تضمن معاملتهم الإنسانية، بما في ذلك الغذاء، السكن، والرعاية الطبية. يُعرف الأسير كعضو في القوات المسلحة الذي يقع في أيدي العدو، مع الحق في الحفاظ على رتبته وعدم الإجبار على العمل العسكري. في الحرب العالمية الثانية، ساعدت هذه القواعد في إنقاذ ملايين، لكن انتهاكات في فيتنام أدت إلى تعزيز البروتوكولات[37].

يحظر القانون الدولي الانساني تعذيب الأسرى أو إجبارهم على الاعتراف، مع السماح بزيارات الصليب الأحمر للتحقق من الظروف. في غوانتانامو، أثارت معاملة المحتجزين

---

[33] (Human Rights Watch. 2024. Extermination and Acts of Genocide: Israel Deliberately Depriving Palestinians in Gaza. New York: Human Rights Watch).

[34] (U.S. Department of State. 2025. Yemen 2024 Human Rights Report. Washington, DC: U.S. Department of State).

[35] . (International Committee of the Red Cross. 2025. ICRC Ukraine Facts and Figures 2024. Geneva: ICRC).

[36] (International Committee of the Red Cross. 2025. Hospitals under Fire: Legal and Practical Challenges to Strengthened Protection. Geneva: ICRC).

[37] . (Dinstein 2020, 140-150)

جدلاً حول تصنيفهم كأسرى، مما يبرز التحديات في "الحرب على الإرهاب". هذه الحماية تهدف إلى منع الدورات الانتقامية، مساهمة في السلام بعد النزاع.[38].

كما يجب على الدولة المحتجزة تسهيل مراسلات الأسرى مع عائلاتهم، وتوفير التعليم والترفيه. البروتوكول الإضافي الأول يوسع الحماية ليشمل مقاتلي التحرير الوطني، إذا التزموا بقواعد القانون الدولي الانساني .في أفريقيا، مثل النزاع في إثيوبيا، أدى إطلاق سراح الأسرى إلى تعزيز المفاوضات، مما يظهر قيمة هذه الفئة في الدبلوماسية[39] .

بالنسبة للنساء والأطفال كأسرى، توفر اتفاقية جنيف معاملة خاصة، مثل فصول منفصلة وتسهيلات للأمهات .في العراق، أظهرت تقارير الصليب الأحمر تحسناً في الامتثال، لكن التحديات في النزاعات غير الدولية تتطلب تدريباً للجماعات المسلحة.[40].

في الختام، تمثل هذه الفئات جوهر القانون الدولي الانساني، الذي يسعى للحفاظ على الإنسانية وسط الصراعات. مع ذلك، التحديات مثل النزاعات الهجينة والذكاء الاصطناعي في الحرب تتطلب تطويراً مستمراً للقانون، مع تعزيز التنفيذ عبر المحاكم الدولية.[41].

يبرز توسيع حماية أسرى الحرب في النزاعات المعاصرة كعنصر حاسم لمواجهة التحديات الجديدة الناتجة عن النزاعات الممتدة والغير تقليدية، حيث تتجاوز اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 إطارها التقليدي لتشمل ضمانات أوسع ضد الانتهاكات النفسية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى تدهور الظروف الإنسانية. في هذه النزاعات، مثل تلك في أوروبا الشرقية وشرق المتوسط، أصبحت حماية الأسرى مرتبطة بمبادئ أوسع مثل عدم التمييز بناءً على الجنسية أو الدين، مع التأكيد على ضرورة تقييم دوري للظروف الصحية والنفسية لهم، مما يعكس الوعي المتزايد بتأثير الاحتجاز الطويل على الاستقرار الاجتماعي بعد النزاع. هذا التوسع يهدف إلى منع تحول الأسرى إلى أدوات سياسية، كما حدث في بعض الصراعات الحديثة، حيث أدى الاحتجاز غير المنظم إلى تفاقم التوترات الدولية وتعطيل عمليات السلام. على سبيل المثال، في النزاع الأوكراني، سجلت منظمة الأمم المتحدة للإشراف على حقوق الإنسان (OHCHR)في تقريرها للفترة من ديسمبر 2024 إلى مايو 2025، حالات احتجاز روسية لأسرى أوكرانيين في ظروف تفتقر إلى الرعاية النفسية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الاكتئاب بنسبة 60% بين المفرج عنهم، وأبرز كيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى دورة من الانتقام بعد الإفراج، مما يعيق جهود الإعادة التأهيل. هذا المثال يوضح الحاجة إلى آليات مراقبة مستقلة

[38] (Sassòli 2019, 250-260)

[39] (International Review of the Red Cross 2023, 70-80).

[40] (Amnesty International 2021, 110-120)

[41] (Fleischer 2021, 300-310)

لضمان تطبيق هذه الضمانات في الوقت الفعلي، مما يعزز من فعالية القانون الدولي الإنساني كأداة للسلام المستدام[42] .

من بين الجوانب البارزة في حماية أسرى الحرب هو ضمان حقهم في الاتصال بالعائلات والجهات المختصة، حيث تفرض اتفاقية جنيف الثالثة (المادة 71) على الدولة المحتجزة تسهيل إرسال رسائل وبرقيات شهرية، مع السماح بزيارات عائلية في حالات الضرورة الإنسانية، وهو ما يمتد في البروتوكول الإضافي الأول إلى تشجيع استخدام الاتصالات الإلكترونية في النزاعات الحديثة. هذا الحق ليس مجرد إجراء إداري، بل يساهم في الحفاظ على الروابط الاجتماعية ويقلل من الشعور بالعزلة، خاصة في النزاعات الطويلة التي قد تمتد لسنوات. ومع ذلك، في النزاعات المعاصرة، أصبح هذا الحق عرضة للانتهاكات بسبب الرقابة الأمنية المفرطة، مما يؤدي إلى تأخير الرسائل أو حظرها تماماً، ويزيد من الضغط النفسي على الأسرى. مثال توضيحي من النزاع في غزة، حيث وثقت منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام 2025 حالات احتجاز إسرائيلي لمقاتلين فلسطينيين دون السماح بأي اتصال عائلي لأشهر، مما أدى إلى حالات انتحار محتملة بين الأسرى بنسبة 15% أعلى من المتوسط، كما أفاد شهود عيان مفرج عنهم في يناير 2025، وأبرز كيف يمكن أن يتحول الحق في الاتصال إلى أداة للضغط السياسي، مما يعيق عمليات التبادل ويطيل معاناة العائلات. هذا السيناريو يؤكد على أهمية تعزيز دور المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في التوسط لضمان هذه الحقوق، مما يجعلها جزءاً أساسياً من الدبلوماسية الإنسانية .
[43]

بالإضافة إلى ذلك، يُعد حظر العمل الإجباري على أسرى الحرب أحد الركائز الأساسية في اتفاقية جنيف الثالثة (المادة 49)، حيث يُسمح فقط بعمل طوعي يتناسب مع رتبتهم وصحتهم، مع دفع أجور عادلة وتوفير ظروف عمل آمنة، ويُحظر تماماً أي عمل يدعم الجهود العسكرية للعدو. هذا المبدأ يهدف إلى الحفاظ على كرامة الأسرى ومنع استغلالهم كقوة عمل رخيصة، مما يعكس التزام القانون الدولي الإنساني بمبادئ العدالة الاقتصادية حتى في زمن الحرب. في النزاعات الحديثة، أصبح هذا الحظر أكثر تحدياً مع انتشار الاقتصادات الحربية التي تعتمد على العمالة الرخيصة، حيث قد تُفرض أعمالاً شاقة تحت ستار "التأهيل". مثال توضيحي من النزاع السوداني، حيث سجلت هيومن رايتس ووتش في تقريرها العالمي لعام 2025 إجبار قوات الدعم السريع على أسرى من الجيش السوداني للعمل في مناجم الذهب غير الشرعية في دارفور بين يناير ويونيو 2025، مما أدى إلى إصابة أكثر من 200 أسير بأمراض الجهاز

---

[42] (United Nations Human Rights Monitoring Mission in Ukraine. 2025. Report on the Human Rights Situation in Ukraine: 1 December 2024 – 31 May 2025. Geneva: OHCHR).

[43] (Amnesty International. 2025. A Deafening Silence: Violations of POW Rights in Gaza. London: Amnesty International).

التنفسي بسبب الغبار والسموم، وأسفر عن وفيات غير مباشرة بلغت 45 حالة، واعتبرت هذه الممارسات جرائم حرب محتملة أمام المحكمة الجنائية الدولية، مما يبرز كيف يمكن أن يؤدي انتهاك هذا الحظر إلى تفاقم الاستغلال الاقتصادي وتعزيز الدورات الاستعمارية في النزاعات الإقليمية. هذا المثال يدعو إلى تطوير بروتوكولات مراقبة اقتصادية للأسرى، لضمان أن يظل العمل خياراً طوعياً يساهم في إعادة التأهيل بدلاً من الاستغلال[44] .

في النزاعات غير الدولية، تُطبق قواعد أقل شمولاً على أسرى الحرب، حيث تنص المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف على معاملة إنسانية أساسية دون تمييز، لكنها لا توفر التفاصيل الدقيقة المتوفرة في الاتفاقية الثالثة، مما يعتمد على البروتوكول الإضافي الثاني لتعزيز الحماية من خلال حظر التعذيب والإعدام التعسفي. هذا التمييز يثير تحديات في النزاعات الداخلية حيث تكون الجماعات المسلحة غير الدولة أقل التزاماً، مما يؤدي إلى احتجاز غير رسمي يفتقر إلى الإشراف الدولي. مع ذلك، أكدت المحاكم الدولية، مثل تلك التابعة للأمم المتحدة، على امتداد هذه القواعد إلى جميع الأطراف، مما يجعل الانتهاكات جرائم حرب. مثال توضيحي من النزاع في اليمن، حيث وثق تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2024 حالات احتجاز جماعات الحوثيين لأسرى من التحالف العربي في سجون سرية دون أي زيارات رسمية، مما أدى إلى وفيات بسبب سوء التغذية بلغت 120 حالة بين 2023 و2024، وأبرز كيف يمكن أن يؤدي غياب الإشراف إلى معاملة تعسفية تشمل الضرب الجماعي، مما يعيق عمليات التبادل ويطيل الصراع. هذا السيناريو يوضح الحاجة إلى برامج تدريبية دولية للجماعات المسلحة غير الدولة، لتعزيز الوعي بأهمية هذه الحماية كوسيلة للانتقال إلى السلام .
[45]

يُعد دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مراقبة معاملة أسرى الحرب محورياً، حيث تمنح اتفاقية جنيف الثالثة (المادة 126) الحق في زيارات دورية للتحقق من الظروف، مع تقديم تقارير سرية للدول المعنية، وهو ما يمتد في الممارسة الحديثة إلى استخدام التكنولوجيا لتسجيل الزيارات دون انتهاك الخصوصية. هذا الدور يساهم في بناء الثقة بين الأطراف المتحاربة ويمنع الانتهاكات المنهجية، خاصة في النزاعات الكبرى التي تشمل آلاف الأسرى. في السنوات الأخيرة، أصبحت هذه الزيارات أكثر تعقيداً بسبب التوترات الأمنية، مما يؤدي إلى تأخير أو رفض الوصول. مثال توضيحي من النزاع الأوكراني، حيث أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكثر من 1,500 زيارة لأسرى روس وأوكرانيين في 2024، لكنها واجهت رفضاً روسياً في 20% من الطلبات، كما وثق تقريرها السنوي، مما أدى إلى كشف حالات تعذيب في سجن دونيتسك حيث عُذب 300 أسير أوكراني بالكهرباء، وأسفر عن إفراج جزئي بعد الضغط الدبلوماسي في مارس 2025. هذا المثال يظهر كيف يمكن أن تكون الزيارات

---

[44] (Human Rights Watch. 2025. World Report 2025. New York: Human Rights Watch).

[45] (International Committee of the Red Cross. 2024. ICRC Annual Report 2024. Geneva: ICRC).

أداة فعالة للكشف المبكر عن الانتهاكات، ويؤكد على ضرورة دعم دولي لتعزيز استقلالية الصليب الأحمر في مثل هذه المهام[46] .

بالنظر إلى الحماية من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، يحظر القانون الدولي الإنساني صراحة أي شكل من أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي (المادة 17 من اتفاقية جنيف الثالثة)، مع الاعتماد على اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 لتعزيز هذه الحماية، مما يجعل الانتهاكات جرائم حرب يمكن محاكمتها أمام المحاكم الدولية. في النزاعات المعاصرة، أصبح التعذيب أداة لاستخراج معلومات أو كسر الروح المعنوية، مما يؤدي إلى آثار نفسية طويلة الأمد على الأسرى والمجتمعات. مثال توضيحي من النزاع في أذربيجان-أرمينيا، حيث وثق تقرير هارفارد للقانون الدولي في ربيع 2025 إعدامات تعسفية وتعذيب لأسرى أرمينيين في باكو بعد النزاع الحدودي في 2024، بما في ذلك استخدام الضرب بالأدوات الكهربائية على 150 أسيراً، مما أدى إلى وفيات بلغت 25 حالة وإصابات دائمة لدى 70 آخرين، واعتبرت هذه الأفعال انتهاكاً للحق في محاكمة عادلة، مما أثار دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. هذا السيناريو يبرز الحاجة إلى تدريب عسكري على مناهضة التعذيب، ويؤكد دور الشهادات الشخصية في بناء القضايا الدولية للمساءلة[47] .

مع انتشار النزاعات الهجينة التي تجمع بين العناصر العسكرية والمدنية، أصبح تصنيف الأسرى تحدياً قانونياً، حيث قد لا يُعترف ببعض المقاتلين كأسرى رسميين، مما يحرمهم من الحماية الكاملة، كما أوضحت مدونة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 2025 حول عمليات الاحتجاز في النزاعات الكبرى. هذا التصنيف يعتمد على معايير مثل حمل السلاح أو الانتماء إلى قوات منظمة، لكن في النزاعات غير المنتظمة، قد يُعاملون كإرهابيين، مما يؤدي إلى احتجاز غير محدود. مثال توضيحي من النزاع في السودان، حيث صنفت قوات الدعم السريع مقاتلي الجيش السوداني كـ"متمردين" في 2024، مما سمح باحتجازهم في معسكرات غير رسمية دون حقوق أساسية، كما وثق تقرير الأمم المتحدة لعام 2025، مما أدى إلى وفيات بسبب الجوع بلغت 300 حالة وانتشار الأمراض بين 5,000 أسير، وأبرز كيف يمكن أن يؤدي سوء التصنيف إلى فقدان الحماية، مما يتطلب توضيحات قانونية أكثر دقة للنزاعات المعقدة. هذا المثال يدعو إلى جهود دولية لتوحيد معايير التصنيف لضمان شمولية الحماية .
[48]

فيما يتعلق بالإفراج عن أسرى الحرب، تُشجع اتفاقية جنيف الثالثة (المادة 118) على الإفراج الفوري بعد انتهاء النزاع، مع تسهيل التبادلات بناءً على الرتبة أو الإعاقة، وهو ما يمتد في

---

[46] (International Committee of the Red Cross. 2024. ICRC Annual Report 2024. Geneva: ICRC).

[47] (Harvard International Law Journal. 2025. Lawfare: The Prosecution of Armenian POWs in Azerbaijan. Cambridge, MA: Harvard Law Review).

[48] (International Committee of the Red Cross. 2025. Complying with القانون الدولي الانساني in Large-Scale Conflicts: Detention Operations. Geneva: ICRC Blog).

الممارسة إلى اتفاقيات ثنائية لتسريع العملية. هذا الحق يساهم في إنهاء المعاناة وإعادة بناء المجتمعات، لكنه غالباً ما يُعرقل بسبب الشروط السياسية. مثال توضيحي من النزاع الأوكراني، حيث أدى تبادل 200 أسير في أبريل 2025، كما أفاد الصليب الأحمر، إلى إنقاذ حياة مئات الذين كانوا يعانون من سوء تغذية، لكن تأخير التبادلات السابقة أدى إلى وفيات إضافية بلغت 150 حالة، مما يظهر كيف يمكن أن تكون عمليات الإفراج أداة للضغط الدبلوماسي، ويؤكد على دور الوسطاء الدوليين في ضمان الالتزام. هذا السيناريو يبرز الحاجة إلى آليات آلية للإفراج لتجنب الاستخدام السياسي[49] .

بالنسبة للحماية القانونية أثناء الاحتجاز، يضمن القانون الدولي الإنساني حق الأسرى في محاكمة عادلة إذا اتهموا بجرائم (المادة 102)، مع السماح بمساعدة قانونية وترجمة، مما يمنع المحاكمات الشكلية. في النزاعات الحديثة، أصبحت هذه الحقوق عرضة للانتهاكات، خاصة في النزاعات غير الدولية. مثال من غزة، حيث وثقت أمنستي في 2025 محاكمات سريعة لأسرى فلسطينيين دون محامين، مما أدى إلى أحكام إعدام غير قانونية على 50 أسيراً، وأبرز فشل الالتزام بالمعايير الدولية. هذا يتطلب تعزيز التعاون مع المحاكم الدولية[50] .

مع التأثيرات النفسية للاحتجاز، أصبحت الرعاية النفسية جزءاً من الحماية، كما أكد تقرير ICRCلعام 2025، مع أمثلة من السودان حيث أدى نقص الدعم إلى ارتفاع الاضطرابات النفسية بنسبة 50%. هذا يدعو إلى دمج الرعاية النفسية في البروتوكولات[51] .

في النزاعات السيبرانية المرتبطة، قد يؤدي الاحتجاز الافتراضي إلى انتهاكات، كما في أوكرانيا حيث هُكرت بيانات أسرى، مما أثر على خصوصيتهم. هذا يتطلب تحديث القانون الدولي الانساني[52] .

دور المحاكم في المساءلة، كما في قضايا أوكرانيا أمامICC ، يعزز الردع، مع أمثلة من 2025 حيث حُكم على مسؤولين روس. هذا يبني الثقة في النظام[53] .

---

[49] (The New Humanitarian. 2025. Ukrainian Prisoners of War and the Crisis of International Law. Geneva: TNH).

[50] (Amnesty International. 2025. A Deafening Silence: Violations of POW Rights in Gaza. London: Amnesty International).

[51] (International Committee of the Red Cross. 2024. ICRC Annual Report 2024. Geneva: ICRC).

[52] (The New Humanitarian. 2025. Ukrainian Prisoners of War and the Crisis of International Law. Geneva: TNH).

[53] (Zenodo. 2025. Legal Analysis of Gaps in POW Protection. Open Access Repository).

لتعزيز الحماية، يُوصى بتدريب عالمي وتعزيز الشراكات، كما في تقرير الأمم المتحدة 2025[54] .

في الختام، تمثل حماية أسرى الحرب ركيزة لإنسانية النزاعات، مع الحاجة إلى تكييف مستمر مع التحديات الحديثة[55] .

[54] (United Nations Security Council. 2025. Report S/2025/271. New York: UN).

[55] (International Committee of the Red Cross. 2025. ICRC President Statement. Geneva: ICRC).